

الصناعة الدفاعية مطمح تحاول تركيا تسويقه رغم التحديات

الرهان على ترسيخ قطاع الإنتاج العسكري لزيادة الصادرات ورفع مساهمته في الاقتصاد



تصطدم محاولات تركيا التسويق لصناعاتها العسكرية وخاصة المسيرات بالكثير من التحديات في طريق إثبات أن أسلحتها المصنعة محليا تنافسية، وأنه بإمكانها زيادة حجم الصادرات في الأسواق الدولية وبالتالي تحقيق مكاسب مالية تغطي على أزماتها المركبة في ظل ما يعانيه الاقتصاد من تضخم وديون تراكمية ضخمة وانحدار للعملة المحلية.

مع ذلك يستند بعض المحللين في تقييمهم لمسار الصناعة الدفاعية التركية على نقطة تبدو مفصلية، ألا وهي أنه نظرا إلى أن حقوق الملكية الفكرية هي موضع خلاف شديد في صناعة السلاح فإنه من المرجح أن تظل أنقرة تعتمد على المساعدات التكنولوجية الخارجية باهظة الثمن لبعض الوقت.

وتتفاخر تركيا اليوم بان لديها أنواعا من المسيرات والتي يمكن تسويقها بسهولة، وتري أن مكاسب نهضة هذا القطاع تغطي الجوانب السياسية والعسكرية لتصل إلى المكاسب المالية التي يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاد. ويقول سلجوق بيرقدار المدير الفني لشركة بايكار إن الطائرة المسيرة "بيرقدار تي جبي 2" باتت تلقى إقبالا كبيرا على الصعيد العالمي خاصة بعد مشاركتها في العمليات العسكرية التي نفذتها تركيا.

ونسبت وكالة الأناضول إلى بيرقدار قوله إن "هدفنا من الحملات التكنولوجية تغيير النموذج الذي كان سائدا منذ 20 عاما عندما حاولنا تصنيع الطائرات المسيرة فقبل لنا لا تتعبوا أنفسكم ولتشتريها من الخارج فهم نفوقوا في هذا المجال".

وأضاف أثناء مشاركته في مسابقة الصواريخ بمهرجان "تكنوفيست" لتكنولوجيا الطيران والفضاء الذي يتولى رئاسة مجلس إدارته "غريتا تلك النظرة فطالما تمكنا من صنع طائرة مسيرة فنحن قادرين على تطويرها وتصنيع أفضل طائرة مسيرة في العالم كما نهدف إلى تعميم هذا الفكر في كافة المجالات المدنية الأخرى".

وبحسب الأرقام الرسمية، فإن أكثر من نحو 70 في المئة من أرباح بايكار تأتي من الصادرات للخارج وأن الشركة وقعت حتى الآن 10 اتفاقيات تصدير امتد بعضها منها.

ويبدو بيرقدار متفائلا رغم حجم الصعوبات التي تقف حائلا أمام تحقيق الهدف، ويرى أنه إذا تمكنت تركيا من نقل نجاحاتها في قطاع الصناعات الدفاعية إلى المجالات المدنية أيضا، فستحدث طفرة تكنولوجية كبرى في تركيا، وقال

أنقرة - يشكّل الترويج لإنتاج الأسلحة محلية الصنع إحدى سمات حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان، التي تسعى إلى إثبات أن تركيا لديها القدرة على المنافسة في سوق الصناعات الدفاعية عالميا.

أرقام عن القطاع	
60 •	مليار دولار استثمرتها أنقرة خلال السنوات الخمس الماضية
3 •	مليارات دولار حجم صادرات السلاح التركية في العام الماضي
30 •	في المئة نسبة نمو القطاع في الفترة بين 2016 و2020
536 •	شركة نشط في تصنيع المسيرات والمدرعات وأنظمة الدفاع البرية والجوية والبحرية

ويتفق محللون على أن تقنيات المسيرات وبناء السفن والإلكترونيات العسكرية والمركبات المدرعة تقدم بشكل مطرد في تركيا، حيث وجدت زبائن أجنبية لهذه الأنظمة بسبب المعايير التكنولوجية العالية والأسعار التنافسية.

وتجد التقنيات التي أثبتت كفاءتها مكانا في أسواق التصدير وخاصة في الدول التي تتمتع بعلاقات ودية مع تركيا مثل قطر التي تستثمر في مسيرات "أقنجر تيها" وتعد الدولة الخليجية الصغيرة من الأسواق المربحة والأكثر أهمية لأنقرة، بالإضافة إلى بعض دول شمال أفريقيا وأذربيجان وباكستان وجمهورية أسيا الوسطى والدول الإسلامية في جنوب شرق أسيا مثل إندونيسيا وماليزيا.

التحديات أكبر بكثير من الرهانات

المستخدمة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال "صنعنا هذا العام 172 منتجا وبلغ عدد المنتجات التي قمنا بتوطينها في السنوات القليلة الماضية أكثر من 400 وقد ساهمت بنحو 186 مليون دولار في الاقتصاد التركي".

وتضع أسيلسان النمو القائم على التصدير كهدف أساسي لها وأنه من أجل تحقيق هذا الهدف، قامت بدعم أنشطة تطوير الأعمال الدولية والتسويق.

وخلال الجائحة أبرمت الشركة صفقات بقيمة 454 مليون دولار. ويقول مديرها إن الشركة تلقت لأول مرة في تاريخها طلبات تصدير تبلغ قيمتها الإجمالية نحو مليار دولار.

وكانت أسيلسان قد وقعت العام الماضي ما مجموعه 1.2 مليار دولار من عقود التوريد، ثلثها كان لصالح شركات أجنبية.

احتضنته مدينة إسطنبول الشهر الماضي إن "هدفهم خلال الفترة المقبلة يركز على تعزيز النجاحات التي حققها قطاع الصادرات في الشركة".



سلجوق بيرقدار هدفنا هو تغيير النموذج القائم الذي كان سائدا منذ 20 عاما

وقدمت الشركة خلال ذلك المعرض نحو 250 من منتجاتها، بينها 60 منتجا يجري عرضها لأول مرة شملت تقنيات تستخدم في أنظمة الفضاء والدفاعات البحرية والبرية والجوية.

وأشار كوركون إلى أن أسيلسان، وهي واحد من بين 536 شركة محلية تعمل في القطاع، تجري دراسات لتوطين مختلف أنواع الأنظمة والمنتجات الهامة

لكن حجم الصادرات لا يزال ضئيلا قياسيا بدول أخرى في مجموعة العشرين والتي لا تزال تهمين عليها الشركات الأميركية، وقد قال أردوغان خلال حدث الصفح الماضي إن "صادرات تركيا في مجال الدفاع والطيران تجاوزت 3 مليارات دولار في حين لم تصل ربع مليار دولار من قبل".

وأظهر التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولي (سيبري) الصادر مطلع 2021 أن صادرات تركيا من الأسلحة نمت بواقع 30 في المئة خلال الفترة الفاصلة بين 2016 و2020 مقارنة بالسنوات الخمس السابقة لها. وفي المقابل انخفضت وارداتها من الأسلحة بنسبة 59 في المئة.

وقال المدير العام لشركة أسيلسان التركية للصناعات الدفاعية خلوق كوركون الذي كانت شركته أحد المشاركين بمعرض الصناعات الدفاعية الذي

"سئرى النجاح الكبير الذي تحقق في المسيرات، يتحقق في مجالات وقطاعات أخرى كثيرة". وتشرف هيئة الصناعات العسكرية التركية (أس.سي) التابعة للرئاسة التركية على الشركات الحكومية في قطاع الدفاع من بينها شركة توركيش أيروسبايس مصنعة الطائرة المسيرة أكتا.

وينصب اهتمام المتابعين حول مدى استمرار أنقرة في دعم الصناعات العسكرية، في ظل التحذيرات المتواترة من المؤسسات المالية الدولية من وضعه الاقتصاد الكلي قد تزيد من الضغط على الحكومة بشكل أكبر مع سعيها إلى تمويل برامجها الدفاعية. وخلال السنوات الخمس الماضية، استثمرت تركيا قرابة ستم مليارات دولار في المشاريع الدفاعية، ما جعلها ضمن 12 دولة تقوم بتصنيع المسيرات.

مساع جزائرية لهيكله قطاع النقل البحري الغارق في الترهل

صندوق النقد الدولي يُقرض لبنان من حقوق السحب الخاصة

بيروت - وافق صندوق النقد الدولي على تخصيص أكثر من مليار دولار في شكل قروض من حقوق السحب الخاصة للبنان الذي يعاني من أزمة اقتصادية حادة جراء تقلص السيولة النقدية. وقالت وزارة المالية اللبنانية في بيان الاثنين إن "مصرف لبنان المركزي سيتسلم 1.135 مليار دولار في السادس عشر من سبتمبر الجاري من حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي".

وأوضحت الوزارة أن المخصصات الجديدة لاحتياجات صندوق النقد الدولي تتألف من نحو 860 مليون دولار عن عام 2021 وقرابة 275 مليون دولار عن عام 2009.

وتتشدّد حاجة بيروت إلى تلك الأموال التي يأتي الإفراج عنها بعد أيام من تشكيل حكومة برئاسة نجيب ميقاتي طال انتظارها، في الوقت الذي تكافح فيه البلاد إحدى أعمق حالات الكساد في التاريخ الحديث.

وبعد مرور عام على مازق سياسي بسبب انفجار مرفأ بيروت اتفق زعماء لبنان على حكومة جديدة الجمعة الماضي فإتخذ الطريق أمام استئناف محادثات مع صندوق النقد الدولي.

وقال وزير الإعلام جورج قرداحي في إفادة صحافية عقب أول اجتماع للحكومة الجديدة التي ستخلف حكومة تصريف الأعمال التي رأسها حسان دياب إن "الرئيس ميشال عون أكد خلال اجتماع الحكومة على حاجة لبنان إلى مساعدة

تحفيزا للاقتصاد المحلي ومن أجل الحفاظ على العملة الصعبة، إلى جانب تاهيل الجزائريين في مختلف التخصصات لتلبية الاحتياجات في ما يتعلق بالموارد البشرية المتخصصة".



عيسى بكاي يجب عصنة نظم الشركات وطرق تسييرها لجعلها أكثر مردودية

ويفرض تخلف الخدمات اللوجستية على السلطات النظر بعق في كيفية إعادة هيكلة هذا القطاع الحيوي عبر اعتماد استراتيجية تعمل على تطوير البنية التحتية ووسائل النقل من أجل تعزيز مناخ الأعمال ودفع عجلة النمو.

ويجمع اقتصاديون وشركات المناولة ومسؤولو الموانئ الجزائرية على أن الوقت قد حان لإعادة هيكلة قطاع اللوجستيات الذي تراجع كثيرا في السنوات الأخيرة. واعتبرت تقارير دولية أن الخدمات اللوجستية تتأثر بشدة بنوعية مؤسسات القطاع العام ومدى فعالية التنسيق في إجراءات التخليص الجمركي عند المنافذ الحدودية بين كافة الهيئات المعنية بإدارة الحدود. كما تلفت إلى أن الكثير من الدول تعاني من عراقيل شديدة في أنظمة الخدمات اللوجستية وأنظمة العبور الدولية وتحسين مرافق البنية التحتية المتعلقة بالتجارة.

الشركات الحكومية العاملة في القطاع إن "هناك ضرورة اليوم لابتعاد عن مساعدات الخزينة العامة عبر ترشيد النفقات واستغلال الإمكانيات والوسائل المتوفرة".

وأضاف "يجب إعادة النظر في طريقة تسيير هذه المؤسسات الحيوية وعصنة نظمها وجعلها أكثر مردودية". ويتألف قطاع النقل الحكومي من كيانات متعددة في مقدمتها المجمع الجزائري للنقل البحري والشركة الوطنية الجزائرية للملاحة البحرية والشركة الوطنية الجزائرية للملاحة البحرية والشركة الوطنية للتسويق البحري.

ويشكو العاملون في القطاع من العديد من العراقيل التي تعترض نشاطهم على غرار نقص اليد العاملة المتخصصة في المجال وصيانة البواخر ومشكلة الحاويات.

وبحسب البيانات الرسمية، تضم الجزائر 40 مينا موزعة على الشريط الساحلي البالغ طوله 1650 كلم وهي تتكون بشكل عام من أحواض صغيرة ومخازن قريبة من بعضها البعض وحواجز ضيقة تفصل بين الأرصفة، ما يعيق تطوير نشاطها التجاري. وتحاول وزارة النقل بالتعاون مع القطاع حل تلك المشاكل وفق خطة مرحلية وفق رؤية شاملة لمعالجة مختلف المعوقات التي تواجهها المؤسسات في أنشطتها وبالتالي زيادة مداخلها. وتشمل الخطة استغلال الكوادر المحلية في مجال تصنيع الحاويات

الجزائر - يعكس إقرار المسؤولين الجزائريين بالواقع المتردي للنقل البحري مشكلة عامة يعاني منها القطاع منذ عقود وخاصة الشركات الحكومية التي لا تزال تدار بعقلية قديمة عرّتها بوضوح الأزمة الاقتصادية والمشكلة الصحية.

ويرزح قطاع النقل البحري في البلد العضو في منظمة أوبك تحت وطأة المشاكل المزمنة التي أدت إلى عجزه عن تطوير خدماته في ظل غياب الخطط الاستراتيجية للنهوض به.

ولم تجد الحكومات المتعاقبة منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي وسيلة لتفادي أزمات شركات النقل



خدمات بدائية تحتاج إلى التطوير